مدى تطبيق الشركات المساهمة الليبية لمبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة الشركة الأهلية للإسمنت - دراسة حالة-

أ صالح فتح الله الدوفاني
عضو هيئة تدريس بجامعة المرقب

أ عادل عبد السلام التائب
عضو هيئة تدريس بجامعة المرقب

أ سالم فتح الله الدوفاني
عضو هيئة تدريس بجامعة المرقب

أ خالد حسن عبد النبئ
عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومبادئ الحوكمة في الشركات كأحد المفاهيم الحديثة للاقتصاديات المعاصرة ومدى تطبيق الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة لمبادئ الحوكمة، واستخدم الباحثون أسلوب المقابلة الشخصية لجمع المعلومات باعتباره الأسلوب الذي يتناسب مع مجتمع الدارسة وقد صيغت أسئلة المقابلة الشخصية بحيث تعطي صورة عن مدى تطبيق المبادي الأساسية لحوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود مقومات تطبيق الحوكمة في الشركة الأهلية للإسمنت إلا أنه يوجد بعض القصور الجزئي في تطبيق مبادئ الحوكمة مثل مبدأ المساواة في المعاملة لحملة الأسهم ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ومبدأ الإفصاح الشامل، وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات أهمها اتباع سياسة تتسم بالشفافية عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإيجاد آلية مناسبة للإفصاح عن ملكية الأسهم.

المقدمة:

تعد الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، خصوصاً بعد سلسة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية مثل شركة انرون للطاقة ثم تبعها انهيار شركة اندرسون

وغيرها وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة بالإضافة إلى ذلك إن من اهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح المناسب.

لذلك اتجهت الدول المتقدمة لمعالجة أسباب هذه الانهيارات باتخاذ العديد من التدابير منها حوكمة الشركات التي تزايد الاهتمام بها لدى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فأصبحت الحوكمة من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

أدت الأزمات المالية المتعاقبة بما فيها الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت في العام(2008) إلى تدنى مستوى الثقة التي يوليها المساهمون وغيرهم من أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المساهمة ولذلك أصبحت حوكمة الشركات ركيزة هامة من ركائز تعزيز هذه الثقة وذلك لدورها الهام في مجالات مكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية في تقاريرها المالية المنشورة.

وانطلاقاً من أن الحوكمة تعتبر أداة لتحقيق التنمية المستدامة حسب ما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات السابقة كدراسة(عويدة،2013)، دراسة (الحلو،2012)،ودراسة(غلاب،2011)، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على مشكلة الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- مامدى تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات المساهمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟
2- مامدى تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين في الشركات المساهمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟
3- مامدى تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في الشركات المساهمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟
4- مامدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟
5- مامدى تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات المساهمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات.
2- التعرف على مدى تطبيق الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة لمبادئ الحوكمة.

أهمية الدراسة:

تتأكد أهمية هذه الدراسة من أهمية الحوكمة باعتبارها أحد المفاهيم الأساسية للاقتصاديات المعاصرة العالمية والعربية، وتزداد اهمية الحوكمة في ليبيا كآلية للحد من حالات الفساد المالي والإداري الذي تشهده البلاد، كما أن تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة في الشركات المساهمة ينتج عنه تطوير في الممارسات المحاسبية مما يعمل على تحسين مخرجات العمل المحاسبي وينعكس إيجاباً على جودة المعلومات التي يستخدمها متخذو القرار مما يسهم في تحقيق التنمية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاطلاع على الدراسات السابقة والدوريات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات. كما اعتمدت الدراسة في الجانب العملي على أسلوب المقابلة الشخصية لجمع البيانات وذلك لتناسبه مع مجتمع الدراسة، وقد صيغت أسئلة المقابلة من خلال الاستعانة ببعض الدراسات السابقة (العبيانى، 2010) (الحلو، 2012).

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول مدى تطبيق الشركات المساهمة لمبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.
- الحدود البشرية والمكانية: اقتصرت المقابلة الشخصية على مدراء الإدارة المالية، الإدارة التجارية، الإدارة الإدارية بالشركة الأهلية للإسمنت.
- الحدود الزمنية :ـ تم عمل الدراسة خلال شهري مارس وأبريل.

الدراسات السابقة:

(دراسة متولى،2008)، بعنوان : مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الإدارية البيئية بمنظمات الأعمال لتحقيق اهداف التمية المستدامة، دراسة نظرية تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم الاتجاهات المعاصرة نحو بناء مدخل المحاسبة الإدارية البيئية في ظل الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة، مع عرض وتحليل لمبررات هذا المدخل، واستخدمت الباحثة قائمة الاستقصاء لجمع آراء العينة المتمثلة في متخذي القرار بهذه المنظمات

والمحاسبين الإداريين والمديرين الماليين في هذه المنظمات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن منظمات الأعمال تواجه في الوقت الراهن العديد من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية مما يحفزها للأخذ بنظام المحاسبة الإدارية البيئية.

(دراسة العيبانى، 2010)، بعنوان: مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الباحث قائمة الاستقصاء لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مدراء المصارف والموظفين العاملين في المصارف والمدققين الخارجيين من المكاتب التي تتولى تدقيق حسابات تلك البنوك، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة التزام المصارف الكويتية تجاه حقوق حملة الأسهم والمساهمين بشكل متوسط. أما على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فقد كانت فئة إدارة المصرف هي الأكثر تقديراً لهذا الالتزام في حين كانت فئة المدققين الخارجين هي الأقل تقديراً، وأوصت هذه الدراسة بتسهيل حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالبنك بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.

(دراسة الغنودى،2011)، بعنوان: دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا – دراسة استكشافية .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية قواعد الحوكمة في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، واستخدم الباحث أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين الخارجيين، المراجعين الداخليين، المحللين الماليين، المحاسبين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود اتفاق بين مجموعات المصالح (عينات البحث المختلفة) وفعالية تأثير تطبيق قواعد الحوكمة في دعم استقلال مراجع الحسابات، وأوصت هذه الدراسة بضرورة عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه في الشركات الليبية خاصة تلك المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي ومناقشته مع الأطراف المعنية.

(دراسة غلاب، 2011)، بعنوان : تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، دراسة لبعض المؤسسات الصناعية .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع التنمية المستدامة وحوكمة الشركات في المؤسسات الصناعية الجزائرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية وأسلوب قائمة الاستقصاء لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين الداخليين،

المراجعين الخارجيين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هناك اتفاق من طرف المؤسسات محل الدراسة بأن تطورات التدقيق والتحقق في مجال خدمة التنمية المستدامة لها آثار ايجابية على حوكمة الشركات سواء من خلال تفعيل بعض آليات الحوكمة كالشفافية والإفصاح أومن خلال توسيع الدور الرقابي للتدقيق، وأوصت هذه الدراسة بضرورة إعطاء حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر للمحافظة على المؤسسة الاقتصادية وبقائها واستمرار نشاطها الاقتصادي.

دراسة (الحلو، 2012)، بعنوان: دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة وأثره على مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في رؤساء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لهذه المنظمات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة انه يتم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في مختلف المراحل الإدارية والاستعانة بجهات متخصصة للإشراف وتقييم هذا التطبيق في المنظمة .

(دراسة بن عويدة ، 2013)، بعنوان: دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة، دراسة حالة مجمع صيدال – مصنع قسنطينة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التحدي التي تواجهه المؤسسات في إيجاد التوازن ما بين أهدافها الاقتصادية والتزاماتها الاجتماعية والبيئية وتسليط الضوء على الدور الذى تلعبه المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مصنع قسنطينة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن ممارسات الحوكمة على مستوى المصنعتتمثل في دور الرقابة المحاسبية، البيئية ورقابة الجودة،كما يحرص على شفافية وعدالة انتقال المعلومات وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعى بأهمية حوكمة المؤسسات في عملية إدارة المؤسسات عن طريق وسائل الإعلام، الجمعيات، المنظمات والجهات المعنية.

(دراسة شريعة والسعداوى، 2014)، بعنوان: دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن الأداء الاجتماعى بالتقارير المالية للمصارف، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بليبيا.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق ما إذا كان للحوكمة (كتشريع حديث التطبيق) في بيئة الاعمال البيئية أي دور في تعزيز الإفصاح عن الأداء البيئي بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الإدارات الرئيسة للمصارف، ومن اهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود ضعف في تفعيل متطلبات الإفصاح والشفافية الصادر عن دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية لهذا القطاع في تقاريرها السنوية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي وتضمينه بالتعليمات التي توصى بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، بالإضافة إلى تضمين المقررات الدراسية بقسم المحاسبة والمعاهد الليبية بمقرر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

(دراسة الأضم،2014)، بعنوان : أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح على الشركات الصناعية المساهمة العامة في سوق عمان للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الباحثة أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع اراء عينة الدراسة المتمثلة في المديرين الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين في هذه الشركات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود تأثير للهيكل التنظيمي الواضح لخطوط السلطة والمسؤولية على جودة الأرباح، وأوصت هذه الدراسة على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به مع ضرورة قيام مجلس إدارة الشركة بتطبيق أعلى لمعايير الأداء المهنية على جميع نشاطات الشركة وذلك لكونه يؤثر على جودة الأرباح .

(دراسة بن ابراهيم ، 2015)، بعنوان: الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر .

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مفهوم الحوكمة البيئية كإطار نظري بغية ادراك أهمية البيئة، خطورة تلويثها واستنزاف مواردها، والذى سيكون عائقاً في سبيل تحقيق تنمية مستدامة. وبالتالي لابد من دراسة الأطر القانونية، الإجراءات، والمبادرات اللازمة لتفعيل الحوكمة البيئية على أرض الواقع، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتبار موضوع الدراسة يسلط على حالة الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجزائر تسعى إلى تحسين مؤشرات الحوكمة فيها عن طريق حملة من الإصلاحات والتعديلات شملت مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

(دراسة الحيارى، 2017)، بعنوان: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع آراء عينة الدراسة المتمثلة في الوسطاء الماليين، المدراء الماليين، مدققي الحسابات الخارجيين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن مبادئ الحوكمة الأربعة مجتمعة وكذلك كل منها على انفراد له أثر على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في سوق عمان المالي، وأوصت هذه الدراسة إلى تحفيز الشركات على إنشاء لجان للحوكمة لمتابعة مدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة في الواقع العملي.

مفهوم حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف متفق عليه للحوكمة بين الاقتصاديين والقانونين والمحللين، وهذاما أوردته موسوعة حوكمة الشركات Corporate Governance Encyclopedia ، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وقد طرحت العديد من البدائل المقترحة لتعريب مصطلح Corporate Governance منها: حوكمة الشركات، والحكم الرشيد، والحكم الصالح، وحكم الشركات، وحكمانية الشركات، وحاكمية الشركات، والحاكمية المؤسسية، وأسلوب ممارسة سلطة إدارة الشركة، وأسلوب الإدارة المثلى، والقواعد الحاكمة للشركات، والإدارة النزيهة وغيرها.(التومى،2016). ولذلك تعددت التعريفات المقدمة من الباحثين حول هذا المصطلح تبعاً لوجهات نظرهم المختلفة، وفيما يلى أهم التعريفات للحوكمة:

عرفها Williamson: بأنها نظام لإدارة الشركة بشكل استراتيجي لتحقيق أهدافها الرئيسة ورقابتها بشكل شامل وبطريقة موقفية وأخلاقية وملتزمة كونها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، لها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى عن تسلط أي فرد فيها بالقدر الذى لا يتقارب مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة.(السنوسى،2016).

كما عرفها Bhimani بأنها " مجموعة من القواعد المنظمة للممارسة الجيدة للقائمين على إدارة المنشأة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم، وأصحاب المصالح، والعاملين بالمنشأة. وذلك من خلال تنفيذ جميع العلاقات التعاقدية والمحاسبية الصحيحة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية".(حسين ، 2016، 5-6)

وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها "هي النظام الذى يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيها".(محمد،2013)

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين "(غادر،2012، 12).

ويرى سليمان بأنها " مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى بأن يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركات في الأجل الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة (السنوسى،2016، 15).

التطور التاريخي لمفهوم حوكمة الشركات:

إن بروز الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات وانفصال الإدارة عن الملاك نتيجة التطور الكبير الذى رافق الثورة الصناعية، وظهور الشركات المساهمة الكبيرة والتوسع في أعمالها أدى إلى ظهور تعارض وتضارب المصالح ما بين الإدارة والمساهمين في بعض الأحيان ، ويبدو أن مفهوم الحوكمة كان موجوداً ولكن لم يتلق الاهتمام الكافي في ذلك الوقت، وفي أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية التي أصابت أسواق المال في كثير من دول العالم والفضائح المالية المتتالية التي لاحقت كبرى الشركات الأمريكية، وكنتيجة للتحريات الكثيرة، فقد وجدت الهيئات التشريعية والقانونية أن من بين أسباب انهيار كبرى الشركات كان نتيجة فشل الرقابة المالية في العديد من الشركات الأمريكية وتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين، الأمر الذى أسفر عنه ظهور قانون مكافحة ممارسة الفساد عام 1977م في أمريكا،والذى تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات.(عودة،2017)

هذا ويعد (Nader) هو صاحب أول تأصيل نظري لمصطلح "حوكمة الشركات" والذى يقصد به التفكير المناظر لحوكمة الديمقراطية. ومع نشأة وتزايد دور هيئات الاستثمار (InvestmentInstitutions)، ونمو الملكيات المؤسسية بشكل ملحوظ مند عام 1980، وكنتيجة لذلك أصبحت ذات فعالية متزايدة للدفاع عن حقوق الأسهم مما ساهم في تطور حوكمة الشركات وبروزها بشكل أكبر، وفي أعقاب تعرض شركة انرون للإفلاس في عام 2002م، والتي صنفت باعتبارها واحدة من أكبر (10) شركات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ذات أثر كبير في انهيار مكتب أندرسون (Anderson) والذي كان يعد وقتها واحداً من الخمسة الكبار (Big Five) لشركات المحاسبة العالمية. مما جعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هي الأسرع في تطبيق أنماط حوكمة الشركات بالتوازي مع تنقيح متطلبات التسجيل في بورصة الأوراق المالية في نيويورك. واستمر

بعد ذلك التطوير والتعديل عليها إلى أن وصل إلى اقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذى تكاد تجمع عليه العديد من دول العالم وتستمد منه قوانين وأطر الحوكمة الخاصة بهذه الدول.(عودة،2017)

مبادئ حوكمة الشركات:

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات العمود الفقري لموضوع الحوكمة بشكل عام، ويظهر هذا جلياً من خلال الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع على مستوى المؤسسات والتنظيمات ذات الصلة ومن أهم هذه المنظمات:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (`OECD).
- بورصة الأوراق المالية بنيويورك.
- بنك التسويات الدولي (BIS).
- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO).

ومن الملاحظ تعدد هذه المنظمات وبالتالي فإن هذه المبادئ تعددت حسب المنظمة التي قامت بإصدارها، ولكن الجدير بالذكر أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت الأكثر اهتماماً في هذا النطاق، فقد قامت بإصدار أولى هذه المبادئ عام 1999م، وقامت بعمل التعديلات عليها في عام 2004م،2008م بما يتناسب مع التطور الاقتصادي والبنية داخل الشركات، وكانت على النحو التالي (صهيون ،2015)

1-مبدأ حماية حقوق المساهمين ويتحقق هذا المبدأ من خلال:

- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
- حضور الجمعية العمومية والتصويت وانتخاب مجلس الإدارة.
- الحصول على أي معلومات مالية والتقارير السنوية.
- ممارسة الرقابة على أداء الشركات.
- الحصول على الحقوق من الأرباح السنوية.

2-مبدأ المساوة بين المساهمين في المعاملة ويتحقق هذا المبدأ بالتالى:

- المساوة في توفير المعلومات لمختلف الفئات.
- المساوة في المعلومات للفئات المتكافئة من المساهمين.
- الإفصاح عن المصالح الخاصة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين.
- التعويض في حالة التعدي على حقوق المساهمين.

3-مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة ويتحقق هذا المبدأ بالتالي:

- التعاون بين أصحاب المصالح في إدارة الشركة.
- المشاركة والمتابعة والرقابة على أداء الشركة.
- ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق بها.
- المحافظة على حقوق أصحاب المصالح .
- الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم .

4-مبدأ الإفصاح والشفافية ويتحقق هذا المبدأ بالتالي:

- دقة الإفصاح عن البيانات المالية.
- التوقيت الملائم للإفصاح عن البيانات المالية.
- شمولية الإفصاح عن البيانات المالية.
- مراجعة البيانات المفصح عنها وبيان ما اذا كانت تمثل جوهر العمل داخل الشركة.
- توفير قنوات توصيل البيانات للمستفيدين.

5-مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ويتحقق هذا المبدأ بالتالي:

- ضمان مسؤوليات المجلس تجاه الشركة والمساهمين.
- توفير المعلومات الكافية والموثوق بها.
- ايصال المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.
- اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية باهتمام.

مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت وتباينت التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية المستدامة ولعل أول تعريف أتفق عليه بصفة عامة هو الذي وضعته لجنة برنتلاند وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة حيث عرفتها بأنها "هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"(بن عويدة، 2013، 45).

كما عرفها البنك الدولي بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (بن عويدة، 2013، 45).

ويشار للتنمية المستدامة بأنها ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل : التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.(كورتل، 2008)

وقد تعرف التنمية المستدامة من منظور اقتصادي واجتماعي بأنها "تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"(بوسلمة وعبد الصمد، د.ت، ص 390).

ومن هذه التعريفات يمكن القول إن التنمية المستدامة هي الاستراتيجية التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد بما يحقق النمو والرفاهية الاجتماعية في الوقت الحاضر مع عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة.

أبعاد التنمية المستدامة:

من التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يتضح أن لها أبعاد عدة يمكن من خلال التفاعل فيما بينها الرقي بالمجتمعات على مختلف الأصعدة، وهذه الأبعاد هي:

البعد الاقتصادي: وهي العوامل أو العناصر التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال استغلال الموارد الاقتصادية بما يحقق الاستفادة منها بعدالة، ويكون ذلك من خلال عدة عناصر وهي(بن عويدة، 2013):

- الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية إذ إن حصة الفرد من الموارد الطبيعية في الدول المتقدمة تفوق بأضعاف مضاعفة ما يستهلكه الفرد في الدول الفقيرة من الموارد الطبيعة.
- إيقاف تبذير واستنزاف الموارد الطبيعية وذلك من قبل الدول الصناعية المتقدمة ويتم ذلك من خلال تحسين الكفاء في استغلال الموارد بما يؤدي إلى تحقيق إنتاجية أكثر بموارد أقل.
- تحمل الدول المتقدمة لمسؤولياتها تجاه التلوث حيث إن هذه الدول هي الأكثر استهلاكا للموارد والمحروقات، كما أن هذه الدول بحكم مركزها الريادي له القدرة على معالجة التلوث من خلال تبني طرق التصنيع الصديقة للبيئة.
- تقليص الفروق في الدخول بين أفراد المجتمع إذ إن التنمية المستدامة تعمل على الحد من التفاوت في الدخل الأفراد وحقهم ي الحصول على الرعاية الصحية بما يضمن نمو المجتمعات.
- تحفيز البلدان النامية على الاعتماد على ذاتها ومن ثم تخفيض تبعيتها للبلدان الصناعية المتقدمة، ويكون ذلك من خلال أساليب تنموية.

البعد الاجتماعي: حيث إن التنمية المستدامة تركز على الإنسان وتهدف إلى تحقيق رفاهيته لذلك فإن هناك أبعاداً اجتماعية يجب التركيز عليها منها(بوسلمة وعبد الصمد، د.ت):

- تثبيت النمو الديمغرافي: حيث إن النمو المطرد للسكان يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية ويقلل القدر المتاح منها، يعيق قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- أهمية توزيع السكان: حيث يمكن اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي مما يساعد على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن.
- الاستخدام الكامل للمواد البشرية: حيث تركز التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية حتى تصل الخدمات الأساسية ذوي المستويات المعيشية الدنيا.

البعد البيئي: ويتمثل هذا البعد في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها والتنبؤ بتأثير التنمية على هذه الموارد وتتمثل عناصر هذا البعد في الآتي: (بن عويدة، 2013)

- الحد من إتلاف الأراضي الزراعية والحفاظ على الغطاء النباتي وذلك من خلال الاستخدامات الرشيدة للأسمدة والمبيدات التي تسبب تلويث الأرض والمياه السطحية.
- صيانة المياه: حيث إن التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المفرطة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وتحسين نوعية المياه.
- صيانة الملاجئ الطبيعية: حيث إن التوسع العمراني قضى على مساحات واسعة من الغابات مما قلص من المساحات المتاحة لعيش أنواع مختلفة من الحيوانات، فمن متطلبات التنمية المستدامة حماية هذا التنوع البيولوجي من الانقراض.
- حماية المناخ: من متطلبات التنمية حماية حق الأجيال القادمة بالتمتع بكافة مقومات الطبيعة ومنها المناخ الملائم ولذا ينبغي عد اتخاذ إجراءات او تغييرات من شانها أن تؤثر على المناخ من ارتفاع مستوى سطح البحر او تغيير انماط الغطاء النباتي وغيرها من التغيرات البيولوجية والفيزيائية.

البعد التكنولوجي: ويتمثل هذا البعد في استخدام التقنيات التكنولوجية الصديقة للبيئة وترشيد استخدام المحروقات باعتبارها عنصرا رئيساً في تلوث البيئة والحد من انبعاث الغازات وإيجاد مصادر بديلة للطاقة (بوسلمة وعبد الصمد، د.ت).

تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة، وأثرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف الدول

حيث إن الالتزام بتطبيق مفهوم الحوكمة ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار النمو.

أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعمل حوكمة الشركات على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل على جذب المزيد من مصادر الأموال لتعزيز نمو الشركة،وضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة الى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية(حداد، 2008).

إن التزام الشركات بمبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة يعد من أهم وسائل مكافحة الفساد حيث إن وضوح التشريعات ودقة المعلومات ومصداقيتها يساعد بشكل كبير في معالجة الفساد وبالتالي تحسين قيمة المنشأة ويزيد من قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن حق مشاركة جميع الأطراف داخل المؤسسة في صنع القرارات وهو ما اصطلح على تسميته الإدارة بالمشاركة تضمن تحسين اداء المؤسسة من خلال التزام الجميع بالقرارات التي يتم اتخاذها كما يضمن تبادل الخبرات والآراء وزيادة فرص الإبداع والابتكار.(رانيا، 2015).

وتلعب الحوكمة دورا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل بأساليب أهمها (الجوزي، 2008):

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.
- إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء الشركة.
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.

الدراسة العملية:

منهجية الدراسة العملية: اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية لجمع المعلومات من المجتمع محل الدراسة، وقد صيغت أسئلة المقابلة الشخصية بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للحوكمة بحيث كانت كالتالي:

مبدأ حماية حقوق المساهمين خمسة أسئلة.

مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة ثلاثة أسئلة.

مبدأ دور أصحاب المصالح أربعة أسئلة.

مبدأ الإفصاح والشفافية خمسة أسئلة.

مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أربعة أسئلة.

وقد تمثل مجتمع الدراسة في مدراء الإدارات التي تخدم الموضوع محل الدراسة فكانت المقابلة الشخصية كالتالي:

ت	الصفة	تاريخ المقابلة
1	مدير الإدارة التجارية	الثلاثاء الموافق 2018/4/11 الساعة 10:30صباحاً
2	مدير الإدارة المالية	الأربعاء الموافق 2018/4/12الساعة 10صباحاً
3	مدير الإدارة الإدارية	الخميس الموافق 2018/4/13الساعة 12 ظهراً

تعريف بالشركة الأهلية للإسمنت:

هي من الشركات الكبرى لصناعة الإسمنت في ليبيا وهي شركة مساهمة يقع مقرها في مدينة الخمس وقد تأسست الشركة تحت مسمى الشركة الوطنية للإسمنت سنة 1961م بمدينة طرابلس حيث بدأت نشاطها بإنشاء أول مصنع للإسمنت في ليبيا وهو مصنع اسمنت الخمس (المرقب حالياً) بطاقة انتاجية قدرها 100ألف طن سنوياً ثم أنشئ مصنع الجير سنة 1976، ثم مصنع سوق الخميس سنة 1977 ثم مصنع لبدة سنة 1981، وفي هذه السنة تغير مسمى الشركة إلى مسمى آخر وهو الشركة الوطنية للإسمنت ومواد البناء، وفي عام 1984 بدأ مصنع اسمنت زليتن في الإنتاج، وفي عام 1988 تأسست الشركة العربية للإسمنت ومقرها مدينة الخمس ودمج فيها كل من الشركة الوطنية للإسمنت ومواد البناء وشركة سوق الخميس للإسمنت ومواد البناء ومصنع اسمنت زليتن.

في سنة 2005 وتنفيذاً لبرنامج توسيع قاعدة الملكية صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 45 لسنة 2005 بشأن رفع رأس مال الشركة العربية للإسمنت إلى 600 مليون دينار تلى ذلك نقل ملكية الشركة إلى القطاع الأهلي شركة مساهمة ليبية تحت مسمى الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة. (موقع الشركة على الانترنت)

ترجع ملكية الشركة لعدة جهات وهي:

- شركة الإستثمار وتملك حوالي 65.39% من الأسهم
- صندوق الإنماء ويملك حوالي 23.64% من الأسهم
- الأسر ذوي الدخل المحدود بنسبة 9.36% من الأسهم
- النسبة الباقية ترجع ملكيتها لأفراد.

مناقشة أسئلة المقابلة الشخصية:

وقبل السؤال عن مدى تطبيق مبادئ الحوكمة سألنا المبحوثين عن مدى توافر أساس فعال لتطبيق الحوكمة حيث أفادونا بأنه يوجد هيكل تنظيمي للشركة ويتم تحديثه من فترة لأخرى، كما يوجد دليل توصيف للوظائف يبين واجبات وصلاحيات كل وظيفة.

ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الأهلية للإسمنت؟

أولاً: مبدأ حماية حقوق حملة الأسهم

1- هل يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل؟

أفاد المبحوثون بأن حق المشاركة في التصويت في اجتماعات الجمعية مكفول لجميع المساهمين بشكل عادل ولكل ثقله بحسب الأسهم التي يملكها.

2- هل يشارك المساهمون في اتخاذ اجراءات الإنتخاب والعزل الخاصة بمجلس الإدارة؟

أفاد المبحوثون أن اجتماعات الجمعية العمومية تناقش فيها مختلف الأمور ومن ضمنها إجراءات انتخاب وعزل مجلس الإدارة.

3- هل يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة؟

أفاد المبحوثون بأنه خلال الاجتماع الدوري العادي للجمعية العمومية يتم مناقشة نتائج الأعمال في الفترة الماضية والاستفسار عن أسباب القصور، واقتراح الحلول لها.

4- هل يحق للمساهمين التصويت بالحضور الشخصي أو غيابياً وهل تتم مراعاة المساواة في تأثير التصويت؟

أفادنا المبحوثون أن التصويت من قبل أعضاء مجلس الإدارة يكون بالحضور الشخصي أو ينوب عنه محامي وتعتبر القرارات التي يتم التصويت عليها لها نفس القدر من الإلزام سواء صوت بالحضور الشخصي او بالنيابة، كما أفاد بأنه لا توجد آلية للتصويت الالكتروني.

5- هل تقدم الإدارة معلومات كافية للمساهمين عن اجتماعات الجمعية العامة؟

أجاب المبحوثون بأنه يتم الإعلان عن اجتماع الجمعية العمومية قبل 15 يوماً من موعد الاجتماع ويكون ذلك في الجرائد ووسائل الإعلام الأخرى، كما يتم الإعلان عن البنود التي سيتم مناقشتها في الاجتماع. وهذا يتفق مع ما نصت عليه المادة(154) من القانون التجاري الليبي الذي نص على ضرورة الإعلان عن اجتماعات الجمعية العمومية قبل 15 يوماً من موعد الاجتماع.

من خلال العرض السابق لإجابات المبحوثين يتضح وجود تطبيق لمبدأ حماية حقوق حملة الأسهم بدرجة كبيرة.

ثانياً: مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة

1- هل يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي؟

أفادنا المبحوثونبأنه يتم معاملة جميع المساهمين من فئة معينة بنفس المعاملة.

2- هل يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية وتوفير وسائل تعويضية فعالة؟

أفادنا المبحوثون بالشركة أن أغلبية أسهم الشركة مملوكة لجهة واحدة ولا توجد آليات لحماية حقوق الأقلية ولا وسائل تعويض فعالة.

3- هل تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العمومية بتحقيق المساواة لكل المساهمين؟

أفاد المبحوثون بأنه ما دامت إجراءات الاعلان عن اجتماعات الجمعية العمومية تم في جميع وسائل الإعلام فإن هذه الإجراءات تسمح بتحقيق المساواة لكل المساهمين من ناحية إعلامهم بموعد الاجتماع وكذلك حقهم في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على القرارات.

من خلال إجابات المبحوثين على هذا المحور يتضح وجود تطبيق لمبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة، مع وجود قصور فيما يتعلق بحماية حقوق الأقلية.

ثالثاً: مبدأ دور أصحاب المصالح

1- هل يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون؟

أفاد المبحوثون بأن العمل داخل الشركة يتم وفق اللوائح المنظمة لعمل الشركة كما يوجد دليل يوضح توصيف الوظائف تبين اختصاصات وصلاحيات كل موظف وكل مسؤول في الشركة له علم بالأمور التي تدخل في صلاحياته والأمور التي يحتاج فيها للرجوع إلى مستوى إداري أعلى.

2- هل يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء؟

أجاب المبحوثون بأن هناك بعض الحالات التي تستدعي أخذ آراء الموظفين ذوي الاختصاص فقد تشكل لجان لإنجاز مهام معينة تترك لهذه اللجنة الصلاحيات في إنجاز المهمة المكلفة بها بالطريقة التي تراها مناسبة بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح الداخلية للشركة، وفي حالة

وجود اقتراحات من الموظفين باتخاذ إجراء معين يأخذ ذلك التسلسل الهرمي للوظائف إلى أن تصل إلى متخذ القرار والذي بدوره يقرر ما يراه مناسباً.

3- هل يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم؟

أفادنا المبحوثون بأن القانون يكفل الحق لأصحاب المصالح سواء من الموظفين أو الدائنين أو غيرهم في رفع الدعوى القضائية عند وقوع الضرر عليهم ويأخذ القانون مجراه وللشركة الحق في الدفاع عن وجهة نظرها وإجراءاتها ويبقى القرار الفصل للقضاء.

4- هل يوجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لضمان استمرارية الشركة؟

أفادنا المبحوثون أن الموظفين هم أنفسهم مساهمون في الشركة ولذا فإن من مصلحتهم استمرار الشركة ولذلك يتم التعاون مع مختلف أصحاب المصالح لضمان استمرارها.

من خلال استعراض إجابات المبحوثين على هذا المحور يتضح أن مبدأ دور أصحاب المصالح مطبق بدرجة كبيرة.

رابعا مبدأ الإفصاح والشفافية

1- هل يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي؟

أفاد المبحوثون بأنه يتم الإفصاح بشكل مرضي عن جميع بنود عناصر المركز المالي بدون استثناء ما عدا بند رأس المال لم يبين فيه تفصيل لنوعية الأسهم وحقوق الأقلية.

2- هل يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع الفئات؟

أفادنا المبحوثون بأنه لا توجد آلية للإفصاح عن ملكية الأسهم لا في القوائم المالية ولا في ملحقاتها.

3- هل يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين؟

أفادنا المبحوثون بأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين يتم الإفصاح عنهافي القوائم المالية.

4- هل تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية في التوقيت المناسب بطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة؟

أفادنا المبحوثون بأن القوائم المالية متاحة للنشر ويتم تحديثها من فترة لأخرى على الموقع كما أفادونا بأن الشركة كانت مدرجة في سوقالأوراق المالية، إلا أنه بعد سنة 2011.

5- هل يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة؟

أفادنا المبحوثون بأنه يتم الإفصاح عن المخاطر المتوقعة في حدود ما يعرف بالتوقفات المبرمجة التي توضع في الخطة الزمنية للفترة القادمة كأعمال الصيانة الجوهرية ويتم الموافقة على هذه التوقفات من قبل الإدارة.

من خلال إجابة المبحوثين على محور الإفصاح والشفافية يتضح وجود تطبيق لهذا المبدأ مع وجود بعض القصور في الإفصاح عن ملكية الأسهم وحقوق الأقلية.

خامساً: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

1- هل يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة؟

أجاب المبحوثون بأن مجلس الإدارة يعمل وفق القوانين والأنظمة بما يحقق مصالح مختلف الأطراف، فالقوانين وضعت لحماية حقوق الأطراف المختلفة بما لا يضر بمصلحة الشركة أيضاً.

2- هل يراعي أعضاء مجلس الإدارة مصلحة جميع المساهمين على أساس المعلومات الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين؟

أفادنا المبحوثون أن لجميع المساهمين الحق في الحصول على المعلومات الكافية وحق مساءلة مجلس الإدارة والاستفسار عن نقاط الغموض في تقرير الأداء السنوي، كما يحق لهم اقتراح الحلول التي يرونها مناسبة وتحديد النقاط التي يرون أنها تستحق العرض في اجتماع الجمعية العمومية وذلك عن طريق إدراج بند ما يستجد من أعمال وهذا الحق يكلفه القانون.

3- هل يتبع مجلس الإدارة خطة شاملة للإشراف والرقابة تحقق المساءلة الفعالة؟

يتابع مجلس الإدارة تقارير المراجع الخارجي والمتطلبات التي يراها مناسبة لصحة القوائم المالية، وتحدث أحياناً أن يطلب المراجع الخارجي ببعض التعديلات في إجراءات معينة فيتم اتخاذ ما يلزم أو تبرير هذه الإجراءات.

4- هل يوفر مجلس الإدارة نظاماً يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة؟

أفادنا المبحوثون بأنه يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية بدون وجود ترشيحات أو توضيح آلية اختيارهم وهم غالباً ما يكونون من العاملين في الشركات المالكة.

من خلال استعراض إجابات المبحوثين على هذا المحور يتضح وجود بعض القصور فيما يتعلق بآلية اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

النتائج:

من خلال العرض السابق توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1- توجد مقومات لتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة الأهلية للإسمنت.

2- يتم تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين بدرجة كبيرة.

3- وجود قصور في تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة فيما يتعلق بحماية حقوق الأقلية.

4- يتم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح بدرجة كبيرة.

5- وجود بعض القصور في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية فيما بتعلق بالإفصاح عن ملكية الأسهم.

6- يوجد قصور في تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بآلية اختيار أعضائه.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- يجب على الشركة الأهلية للإسمنت تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة بفاعلية من خلال التركيز على حماية حقوق الأقلية.

2- تحقيقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية يجب على الشركة إيجاد آلية للإفصاح عن ملكية الأسهم وبيان حقوق الأقلية.

3- على الشركة اتباع سياسة تتسم بالشفافية والوضوح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يضمن التطبيق الأمثل لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

4- تكثيف الدراسات والمؤتمرات حول مفهوم الحوكمة في البيئة الليبية لما لها من دور في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية.

المراجع:

أولاً: المقالات العلمية

1- بوسلمة، حكيمة ، وعبد الصمد، نجوى. **دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة**. د.ت

2- شريعة، بوبكر فرج، والسعداوى،كريمة جمعة،(2014)، **دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن الإداء الاجتماعي بالتقارير المالية للمصارف، دراسة تطبيقه على المصارف التجارية العاملة بليبيا**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، العدد الأول.

3- الغنودي، عيسى عبدالله (2011)، **دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا، دراسة استكشافية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد27، العدد الثاني.

4- متولى، مروى أحمد محسن (2008)، **مدخل مقترح لتطوير المحاسبة الإدارية البيئية بمنظمات الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دراسة نظرية تطبيقية**، مجلة البحوث المالية والتجارية ببورسعيد، العدد الأول.

5- محمد، غردى (2013)، **دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المبحوثوية الاجتماعية** للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد9.

ثانياً: المؤتمرات العلمية:

1- الجوزي، جميلة (2008) **دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية**، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق 15-16 تشرين الأول.

2- حداد، مناور (2008)**دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، جامعة دمشق 15-16 تشرين الأول.

3- غادر،محمد ياسين (2012)، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الأول عولمة الإدارة في عصر المعرفة (15-17 ديسمبر)، جامعة الجنان طرابلس – لبنان.

4- كورتل، فريد (2008) **حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد جامعة دمشق 15-16 تشرين الأول.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1- الأضم، ميسم جهاد حامد (2014)، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

2- بن ابراهيم، سارة (2015)، **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

3- بن عويدة،نجوى (2013)، **دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة، دراسة حالة مجمع صيدال- مصنع قسنطينة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

4- التومى، مختار محمد سالم (2016)، **مدى قدرة البنية التحتية للشركات الليبية على تبنى الحوكمة بالمفهوم الحديث، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة بالسوق المال الليبي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية الليبية مصراتة مدرسة العلوم المالية والإدارية.

5- حسين ، دعاء حسين رياض (2016)، **قياس أثر هيكل الملكية، والرافعة المالية، وجودة المراجعة كمؤشرات لحوكمة الشركات على الأداء المالي، دراسة عملية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

6- الحلو،أحمد فتحي (2012)، **دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.

7- الحيارى، عمر يوسف عبدالله (2017)، **أثرتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادر عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

8- رانيا، فروخ (2015)**دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات – دراسة حالة** – رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

9- السنوسى،ادريس وائل (2016)، **أثر الحوكمة في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في المستشفيات الخاصة في مدينة عمان**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

10- صهيون، حسن سعيد (2015)، **مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على أداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين، دراسة تطبيقة بطريقة نسب التحليل المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة.

11- عودة، ريم راسم محمود (2017)،**أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختيارى، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.

12- العيبانى،محمد نايف صنت (2010)، **مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

13- غلاب، فاتح (2011)، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، دراسة لبعض المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

موقع الشركة على الانترنت

www.ahliacement.ly

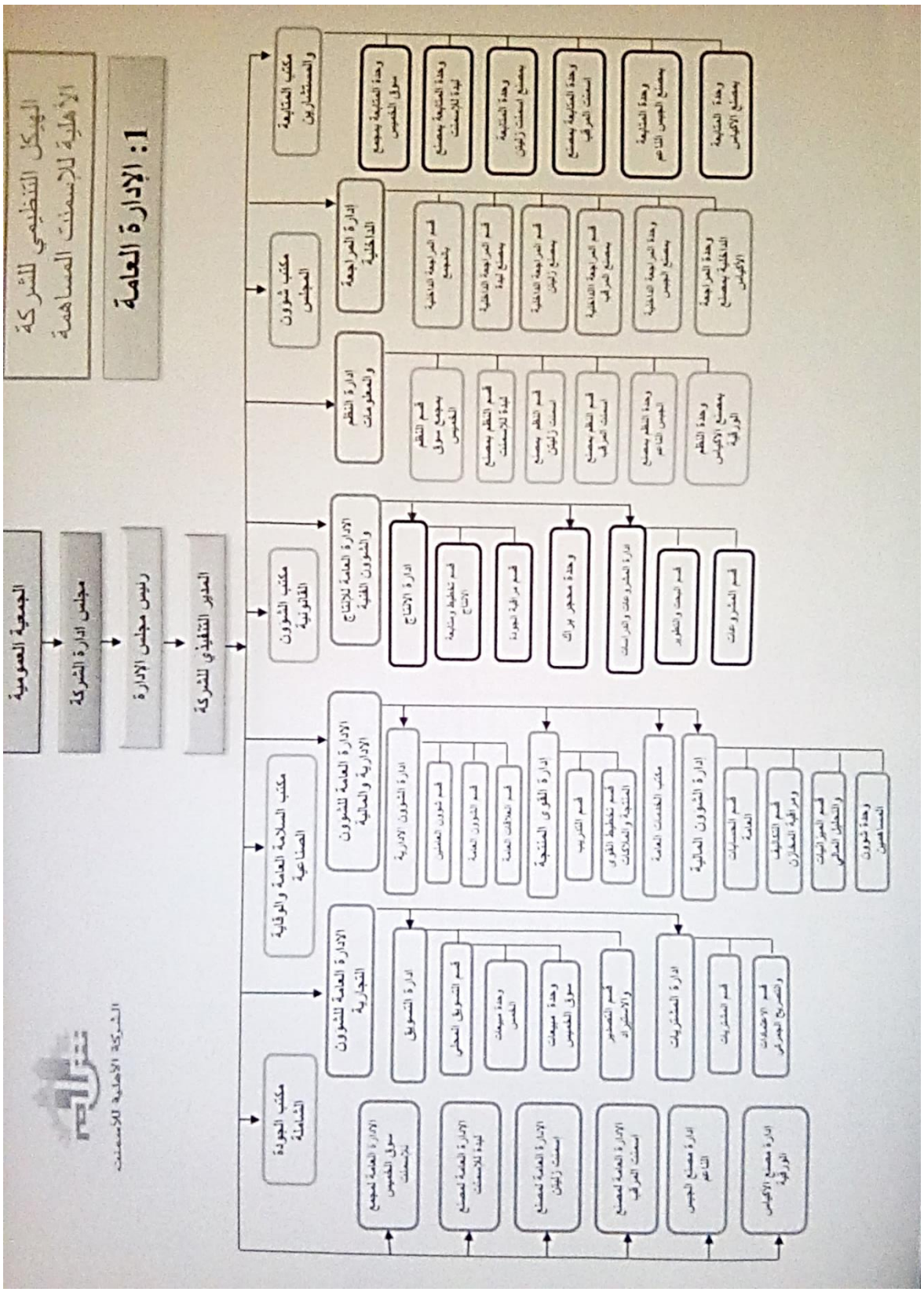
الهيكل التنظيمي للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة
1: الإدارة العامة
الجمعية العمومية
مجلس ادارة الشركة
رئيس مجلس الإدارة
المدير التنفيذي للشركة
مكتب المتابعة والمستشارين
مكتب شئون المجلس
مكتب الشئون القانونية
مكتب السلامة العامة والوقاية الصناعية
مكتب الجودة الشاملة
الإدارة المراجعة الداخلية
إدارة النظم والمعلومات
الإدارة العامة للإنتاج والشئون الفنية
الإدارة العامة للشئون الإدارية والمالية
الإدارة العامة التجارية
وحدة المتابعة بمجمع سوق الخميس
وحدة المتابعة بمصنع لبدة للإسمنت
وحدة المتابعة بمصنع اسمنت زليتن
وحدة المتابعة بمصنع اسمنت العرقوب
وحدة المتابعة بمصنع الجبس القائم
وحدة المتابعة بمصنع الأكياس
وحدة المراجعة الداخلية بمجمع سوق الخميس
قسم المراجعة الداخلية بمصنع لبدة
قسم المراجعة الداخلية بمصنع زليتن
قسم المراجعة الداخلية بمصنع العرقوب
وحدة المراجعة الداخلية بمصنع الجبس
وحدة المراجعة الداخلية بمصنع الأكياس
قسم النظم بمجمع سوق الخميس
قسم النظم بمصنع لبدة للإسمنت
قسم النظم بمصنع اسمنت زليتن
قسم نظم بمصنع اسمنت العرقوب
وحدة النظم بمصنع الجبس القائم
وحدة النظم بمصنع الأكياس العرقوب
إدارة الإنتاج
قسم تخطيط ومتابعة الإنتاج
قسم مراقبة الجودة
وحدة مختبر براك
إدارة المشروعات والدراسات
قسم البحث والتطوير
قسم المشروعات
إدارة الشئون الإدارية
قسم شئون العاملين
قسم العلاقات العامة
إدارة القوى المنتجة
قسم التدريب
قسم تخطيط القوى المنتجة والمكافآت
مكتب الخدمات العامة
إدارة الشئون المالية
قسم الحسابات العامة
قسم التكليف والمراقبة المخازن
قسم الميزانيات والتحليل المالي
وحدة شئون العاملين
إدارة التسويق
قسم التسويق المحلي
وحدة مبيعات الخمس
وحدة مبيعات سوق الخميس
قسم التصدير والاستيراد
إدارة المشتريات
قسم المشتريات
قسم الاعتمادات والتصريح الجمركي
الإدارة العامة لمجمع سوق الخميس للإسمنت
الإدارة العامة لمصنع لبدة للإسمنت
الإدارة العامة لمصنع اسمنت زليتن
الإدارة العامة لمصنع اسمنت العرقوب
الإدارة مصنع الجبس القائم
الإدارة مصنع الأكياس العرقوبة
الشركة الأهلية للإسمنت